

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي الحديث

المبحث الأول: النظرية الكينزية

المبحث الثاني: المدرسة النقودية الحديثة

المبحث الأول

النظرية الكينزية

يتناول المبحث الأول شرح النظرية الكينزية في ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: جون مينارد كينز، حياته وأعماله.

المطلب الثاني: فرضيات النظرية الكينزية.

المطلب الثالث: أفكار الكينزيون الجدد.

المطلب الأول: جون مينارد كينز، حياته وأعماله:

جون مينارد كينز John Maynard Keynes، اقتصادي انجليزي ١٨٨٣ - ١٩٤٦، درس كينز التاريخ والرياضيات، ثم التحق بكلية كينج في جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات، ولكن اهتماماته بالسياسة قادتته إلى دراسة الاقتصاد، حيث درس على يدي آرثر بيجو وألفرد مارشال.

وكان تلميذاً للاقتصادي المشهور ألفرد مارشال، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد في كلية كينج. خلف كثيراً من المؤلفات التي تُرجم معظمها إلى اللغات في كامبردج. هو ابن جون نيفيل كينز، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكتب في الإصلاح الاجتماعي. كان مستثمراً ناجحاً وبنى ثروة ضخمة، إلا أنه في انهيار ١٩٢٩ أشرف على الإفلاس ولكنه عاد ليبنى ثروته من جديد.

أولاً: تعليمه وأعماله:

كانت تعليمه في مدرسة إيتون، وهي مدرسة الصفوة الإنجليزية، حيث كشف عن موهبة عظيمة. ومن مؤلفاته «النتائج الاقتصادية للسلام» ١٩١٩، «بحث في الإحتمالات» ١٩٢١، «الإصلاح النقدي» ١٩٢٣، «بحث في النقود» ١٩٣٠، وكتابه المشهور جداً «النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود» ١٩٣٦ والذي كان له دور كبير في تخليص علم الاقتصاد من جمود المدرسة التقليدية الكلاسيكية.

بعد تخرجه في جامعة كامبردج، عمل كينز موظفاً مديناً، ثم إنتقل إلى مكتب الهند في وزارة الدفاع البريطانية، ونتيجة لذلك تولى مهمة كبرى في تحقيق الوضع المالي والنقدي الهندي قبل الحرب العالمية الأولى. مع اندلاع الحرب عاد إلى العمل في الخزينة البريطانية مسؤولاً عن العلاقات مع حلفاء بريطانيا، بشأن توفير العملات الأجنبية لتمويل الحرب.

بعد نهاية الحرب شارك كينز في مؤتمر الصلح في فرساي، ووقف ضد شروط التعويضات القاسية التي فرضت على ألمانيا المهزومة، وأصدر بعد ذلك كتابه «النتائج الاقتصادية للسلام» مما أفقده مكانته لدى الحكومة البريطانية وحلفائها، ولكن ما لبثت الحياة أن أثبتت صحة توقعاته، فأعيد

اعتباره ومُنح لقب لورد تيلتون، وشارك في اجتماعات بريتون وودز عام ١٩٤٤، وقدم مشروعاً لإصلاح النظام النقدي العالمي على أساس عملة عالمية موحدة باسم بانكور. لم يؤخذ بمشروع اللورد كينز؛ لأن الولايات المتحدة فرضت مشروعها المعروف باسم مشروع وايت.

ثانياً: إضافات كينز للفكر الاقتصادي:

تضمن كتابه المعروف إختصاراً باسم «النظرية العامة» أسس النظرية الكينزية التي قطعت الصلة بالتحليل الاقتصادي التقليدي. فقد صدر الكتاب في الوقت الذي خرج فيه العالم من أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ حين عانت الاقتصاديات الكبرى في ذلك الزمن الركود والبطالة؛ إذ نقل كينز التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي microeconomic إلى التحليل الكلي macroeconomic، مبيّناً عدم إمكان الوصول إلى التشغيل الكامل بناء على آلية السوق والحرية الاقتصادية، ليقول بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ودافع عن ضرورة استخدام السياسة المالية كوسيلة في معالجة مشكلات الاقتصاد القومي، ففي حالة الركود الاقتصادي يجب على الحكومة أن تلجأ إلى سياسة التمويل بالعجز، فتزيد من النفقات العامة حتى إذا لم تكن إيرادات الخزينة كافية، في حين تلجأ إلى زيادة الإيرادات في حالة الازدهار الاقتصادي لتلافي حدوث التضخم. كما دافع اللورد كينز عن ضرورة استخدام السياسة النقدية على نحو منسجم مع السياسة المالية لكسب معركة تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فدافع عن رفع معدلات الفائدة في حالات التضخم وتخفيضها في حالات الركود، إضافة إلى ذلك قلب اللورد كينز أساس التحليل الاقتصادي التقليدي أو الكلاسيكي، الذي كان يعتمد على العرض وحوله إلى التأثير في الطلب للخروج من واقع الركود الاقتصادي، ونادى بقيام الحكومة بامتصاص البطالة وزيادة الإنفاق العام مع رفع الأجور، تشكل الأدوات التي تزيد في الطلب على السلع والخدمات، فتحفز رجال الأعمال على الاستثمار وزيادة العرض فيخرج الاقتصاد من الركود إلى النمو.

نظرية كينز كانت بالغة التأثير، حتى على معارضيه، لدرجة أن فرعا من علم الاقتصاد الكلي أصبح يسمى علم الاقتصاد الكينزي ومازال ينمو مناقشاً نظرياته وتطبيقاتها. وقد كان لجون مينارد كينز عدة اهتمامات ثقافية وكان شخصية محورية في مجموعة مؤلفة من فنانين وكتاب بارزين في بريطانيا. وتعتبر أهم المساهمات في الفكر الاقتصادي في عمل كينز الرئيسي في النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود، حيث كتب كينز عن أفكاره حول العمالة، والنظرية النقدية، والدورات الاقتصادية من كساد ورواج، وكرس نقده ضد كل أفكار وسياسات الاقتصاديين الكلاسيكيين. قال كينز أن السبب الحقيقي للبطالة لم تكن كافية الإنفاق الاستثماري، وأعرب عن اعتقاده بأن العمل المعروض يختلف عندما ينخفض في الأجور الحقيقية أي الناتج الحدي للعمل، ويرجع ذلك إلى انخفاض في الأجور، مما كانت عليه عندما يرجع إلى زيادة في مستوى الأسعار، على افتراض بقاء مستوى الأجور ثابت. وفي نظريته عن النقود، قال كينز أنه يتم تحديدها بشكل مستقل عن الادخار والاستثمار. وكان المبلغ المدخر لآلاقة لها تغيرات في أسعار الفائدة والتي بدورها ليس لديها ما تفعله مع أي مدى تم فيه استثمار، ويستفيد المستثمر من الآلاقة بين المعدلات المتوقعة من العائد على الاستثمار وسعر الفائدة.

لقد برهن كينز على قصور التحليل الاقتصادي التقليدي، وأسهمت الوقائع الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية صحة توقعاته، فتحول بذلك اللورد كينز إلى علم من أعلام الاقتصاد، وترعم مدرسة مُميت بالكينزية التي تطورت لاحقاً على أيدي اقتصاديين أعلام، وأطلق عليها الكينزية الجديدة. وأثبت كينز أن التوازن الاقتصادي الذي اعتمده المدرسة التقليدية الكلاسيكية هدفاً للنشاط الاقتصادي، يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التشغيل وليس بالضرورة في حالة التشغيل الكامل؛ لهذا رأى أن السلطات العامة يمكن على نحو أساسي أن تمارس تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وتحديد مستوى التوازن بتدخلها في السوق النقدية بأدوات السياسة النقدية؛ لزيادة العرض النقدي وتدخلها في سوق السلع والخدمات بأدوات السياسة المالية لزيادة الطلب الكلي. وفي الحقيقة يعدّ اللورد كينز المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد المعاصر، وكل التطورات اللاحقة في علم الاقتصاد اعتمدت على النظريات الكينزية.

ثالثاً: الأوضاع التاريخية لنشأة نظرية كينز:

اعتمد الفكر الاقتصادي التقليدي على فكرة أن الادخار والاستثمار يتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وذلك لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض لإخلال، غير أن الواقع العملي أثبت فشل التلقائية التي يسير وفقاً لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانكشفت أكثر في أزمة الكساد العالمي الكبير.

رابعاً: الأحداث التاريخية والاقتصادية التي أدت لظهور أزمة الكساد العالمي:

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى وتجلت ذلك بالخصوص في عيوب نظام النقود الذهبي، أي نظام المسكوكات الذهبية، والذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاد احتياطياتها من الذهب لأغراض تمويل الحرب فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي ١٩٢٥ - ١٩٣٣. وعن أزمة نظام قاعدة الذهب يرى هاملتون أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظراً للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، ونتيجة التدفقات من الذهب إليها من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية ١٩٢٨، فرفعت سعر الفائدة من ٣% إلى ٤,٥% فأدى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي، على اعتبار أن هناك جانباً اقتصادياً للكساد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة والسعريته وانتهت ببريطانيا حيث تخلت هذه الأخيرة على نظام قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ نتيجة عجزها التام عن مواجهة المتعاملين مع البنوك بسبب عدم وجود الاحتياطي اللازم لتغطية الجنيه الأسترليني، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٣ ثم معظم دول أوروبا وانتهاء بفرنسا ١٩٣٦ وبالتالي تبنت معظم الدول نظام النقود بالائتمان.

خامساً: نظرية كينز والخروج من أزمة البطالة في الكساد العالمى الكبير:

منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة يعرف قيوداً متعددة ومتزايدة، حيث تزايد تدخل الدولة فى سير النظام الاقتصادى مع ظروف الحريين العالميين والكساد العالمى والمشاكل التى أفرزتها تلك الظروف. ففى الوقت المعاصر يصعب التوصل إلى دولة صناعية تطبق النموذج المثالى للرأسمالية واقتصاديات السوق الحرة، ويعتبر الفكر الكينزى بمثابة المقتن للرأسمالية الموجهة.

وعندما نتعرض للنظرية الكينزية فى التوازن الكلى والتشغيل، نجد أن كينز لم يأت بجديد فى مجال العرض الكلى، وما أتى به فى الطلب الكلى والذى أسماه الطلب الكلى الفعال The effective demand مأخوذ من أفكار أصيلة لمالتوس Maltus والذى اشتهر فى تاريخ الفكر الاقتصادى بنظريه فى السكان.

ويشتمل الطلب الكلى الفعال برأى كينز على نوعين من الطلب:

أ الطلب على الاستهلاك:

حيث كان كينز هو أول من أشار إلى أن الطلب على الاستهلاك يعتمد بصورة أساسية على الدخل، وأن هذا الإتفاق يميل إلى التزايد مع الزيادة فى مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة فى الدخل، أى أن الميل الحدى للاستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح، وقد بين كينز أن ذلك الميل مستقر فى الزمن القصير.

ب الطلب على الاستثمار:

حيث ذهب كينز إلى اعتبار أن الاستثمار دالة فى سعر الفائدة، وافترض أن المشروع يستثمر طالما أن معدل الربح المتوقع من استخدام رأس المال يتجاوز سعر الفائدة. وقد أطلق كينز على معدل الربح المتوقع اصطلاح "الكفاية الحدية لرأس المال" وهكذا أصبحت توقعات المنظمين المتعلقة بالربحية والسياسات المالية والنقدية من بين العوامل المؤثرة فى قرارات الاستثمار وأنماط توظيف المدخرات.

وقد جعل كينز من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود أى تفضيل السيولة، وعرض النقود. وجعل كينز ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهى: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

ويتلاقى منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى يتحدد مستوى التوازن الكلى، وقد بين كينز أنه لا يشترط أن يكون هذا التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. فقد تحدث ثغرة تضخمية حين يكون الطلب الكلى النقدى زائداً على الطلب الكلى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. وقد تحدث ثغرة انكماشية فى الحالة العكسية.

وفى معرض بيان كيفية الخروج من الأزمة حيث كان إيمان كينز راسخاً بأن الكساد لا يشفى نفسه بنفسه، فقد قضى كينز على الأفكار التقليدية عن حياد الدولة، وطالب الدولة بالقيام

بوظائف أوسع نطاقاً وأعظم أثراً من الوظائف التقليدية بل أنه جعل من المجهودات الاقتصادية والمالية الحكومية محور الخروج من الأزمة ومصدر بعث الانتعاش. وهكذا ظهرت فكرة "الدولة المتخلفة" بدلاً عن "الدولة الحارسة" وخرجت الدولة من النطاق الذى رسمته النظرية الاقتصادية لدورها واندثرت موجة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المعوضة أو الوظيفية.

وكان العلاج الذى قدمه كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص وتتدخل لفترة مؤقتة فى النشاط الاقتصادى، لرفع مستوى التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة، بأن تتبع سياسة اقتصادية ذات أربعة محاور أو أركان كما يلي:

١ زيادة الإنفاق العام.

٢ ارتفاع الميل للاستهلاك.

٣ اتباع سياسة النقود الرخيصة، أى زيادة كمية النقود، والتمويل عن طريق التضخم. ويطلق اصطلاح النقود الرخيصة Cheap Money أو السهلة Easy عندما تعتمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة للتشجيع على الاقتراض لبعث الانتعاش الاقتصادى، أما النقود الصعبة Dear Money أو الغالية فيطلق حين يقل المعروض النقدى ويجرى الحد من الائتمان ورفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من التضخم.

٤ تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار.

وتستهدف تلك السياسة تنشيط الاستهلاك والاستثمار، لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادى.

وهكذا اهتم كينز بدراسة جانب الطلب، فهو يدعو الى اقتصاد محفز للطلب، حيث استخدم فكرة الطلب الكلى لتفسير أسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة. كما جعل من زيادة الطلب الكلى الفعلى الإدارة الرئيسية لاجتياز الاختلالات. وجعل كينز من الحكومة بمثابة الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

ولقد اهتم كينز بمحاولة تفسير توازن الاقتصاد القومى عند مستوى دون التشغيل الكامل، ولكنه حصر نفسه أساساً فى الفترة القصيرة ولذلك اعتبر حجم الدخل القومى محدداً أساسياً لحجم التشغيل. وعلى خلاف علماء الاقتصاد الكلاسيكى، فقد تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدى منذ البداية، نظراً لاتخاذ الأجر النقدى أساساً لتحليل سوق العمل وإخالة النقود والظواهر النقدية فى كافة القرارات الاقتصادية.

ولقد قوبلت الأفكار الكينزية فى البداية بشعور معادى من جانب رجال الأعمال، حيث رأوا فيها تقييداً لمجالات نشاطهم، لكن سرعان ما عرفت الأفكار الكينزية طريقها للانتشار منذ ظهور مؤلف كينز "النظرية العامة فى التشغيل والنقود والفائدة سنة ١٩٣٦"، فظهرت سياسات إدارة الطلب الكلى وزادت أهمية النفقات العامة فى الدخل القومى لتبلغ نسبة ٢٤% فى عام ١٩٤٨ مقابل نسبة ٢٤% فى عام ١٩٣٦ وكانت هذه النسبة تصل الى نحو ١٠% فى إنجلترا خلال فترة العشرينات القرن العشرين. وتزايدت بالتالى ظواهر العجز فى الموازنة العامة واللجوء إلى الاقتراض العام.

كما ظهر تأثير الفكر الكينزي على المستوى العالمي حيث نص ميثاق الأمم المتحدة الموقع عام ١٩٤٥، في المادة ٥٥ على وجوب عمل الدولة على توفير أسباب العمل لكل فرد وتحقيق مستوى أفضل للمعيشة.

المطلب الثاني: فرضيات النظرية الكينزية:

لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

١- كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت، وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها وأدوات التحليل الاقتصادي التي استحدثها، فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

٢- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود في نظرية تفضيل السيولة والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، فأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها تفضيل السيولة وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط، المضاربة.

٣- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة ودافع المضاربة، وتحليله هذا ما يميزه حقاً على تحليل التقليديين، ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقاً جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي. وبذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود أن أصبحت تشغل حيزاً معتبراً في النظرية الاقتصادية الكلية ومن ثم أخذ الاهتمام بالتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.. أسبوع الخ، وجاء بنظرية عامة للتوظيف إذ تعالج كل مستويات التشغيل. وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة، حيث أن كل منهما ينجم أساساً عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، وحينما يكون الطلب ضعيفاً يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخم

٤- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع مثل حجم التشغيل الكلي والدخل القومي، والإنتاج القومي، والطلب الكلي والعرض الكلي، والاستثمار الكلي وانحاز المجتمع.

٥- رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث الاختلال، كما أقر بحدوث التوازن الكلي عند أي مستوى من مستويات التشغيل، ولذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد القومي، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل القومي، ولعلاج ذلك يرى من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية ورفع مستوى الإنفاق القومي، وعن طريق السياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم، وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين، فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق

بصفة دائمة فأى زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أى مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

٦- اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال، وهى تعود أصلاً الى مالتوس كما ذكرنا سابقاً، لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة. فهو يرى أن حجم الدخل القومي، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، أى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، ويتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عناصر موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية أما الطلب على السلع الاستثمارية فهو مشتق من الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثالث: تقدير النظرية الكينزية:

أولاً: مزايا وإيجابيات نظرية كينز:

١- كان لكينز أكبر الأثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية حيث تعتبر الأفكار الاقتصادية لكينز بمثابة ثورة ونثورة في الفكر الاقتصادي، واستطاع أن يقدم نموذجاً كاملاً عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي. كما عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

٢- جعل كينز للنقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار أن هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين على أساس أن الاندثار هو دالة لسعر الفائدة واعتبر أن الاندثار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة وخلص إلى أن عرض الاندثار يختلف عن الطلب على الاستثمار، وأن هذا الأخير المحدد للاندثار عن طريق مضاعف الاستثمار الذي يؤثر في مستوى الدخل، وأن قرار الاستثمار إنما يرجع إلى متغيرين هما: الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ومن ثم فلا يتوقع تساوي الاندثار والاستثمار.

٣- يرى التقليديون أن الزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى حالة تضخمية بينما توصل كينز إلى أن وجود الاقتصاد في مستوى أدنى من مستويات التشغيل الكامل فإن اللجوء إلى زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة العمالة ورفع مستوى الإنتاج.

٤- استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.

٥- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي مولعاً بالقياس الكمي.

ثانياً: النقد الموجه الى نظرية كينز:

توجد انتقادات وجهت الى نظرية كينز، لعل أهمها مايلي:

١- لقي كينز معارضة ونقد شديد في بناء نمونجه التحليلي، الذي رغم أنه تمكن من تفسير ومعالجة حالة الكساد آنذاك إلا أنه قد لا يكون صالحاً على الإطلاق في غير هذه الظروف باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

٢- افترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي على زيادة الإنتاج وزيادة العمالة وذلك يتصور في ظل المنافسة ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج ومن ثم دون زيادة في العمالة، وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز، كالاقتراض من البنك المركزي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز، فإن هذا الطلب سيؤدي إلى إيجاد تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به كينز.

٣- على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للمشروعات ثبت عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جداً عن سعر الفائدة فيصعب القول أن سعر الفائدة يمكن أن يكون محدداً للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تتخفف الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جداً بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك نظراً للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتساؤم ولا تدفع للاستثمار.

٤- يراعي البنك المركزي عناصر عديدة تخص الاقتصاد ككل فيعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة، بحيث لا يتجاوز في ارتفاعه حد معين في أوقات الرواج، كذلك لا ينخفض أقل من حد معين في أوقات الكساد، فتقل أهميته بالنسبة للمقترضين.

٥- نظراً إلى أن المشروعات الكبيرة تمول نفسها ذاتياً فهي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة. وقد أثبتت تجربة المصارف والشركات الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة يعدت بها من رجال الأعمال لالتبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وتلك في كافة أعمالها الاستثمارية.

٦- لاتعمل آلية سعر الفائدة في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في البلدان المتقدمة، وذلك لأن قرارات الاستثمار لاتعتمد في العديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمارات بسعر الفائدة، ذلك أن هناك عناصر هيكلية ومؤسسية عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية ومن ثم فإن زيادة النشاط الاستثماري قد تستدعي مثلاً تغيير القوانين التي تحمي الملكية الخاصة والنشاط الاستثماري بحيث تصبح أكثر فاعلية في حماية النشاط الاستثماري وخفض معدلات الضرائب والتي قد تمثل تكلفة تفوق بكثير سعر الفائدة وإعطاء صغار المستثمرين وهم الأغلبية ميزات خاصة في المناطق الجديدة وتوجيههم إلى مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً بطرق مباشرة وإذا نظرنا إلى حجم هذه العوامل وخطورتها لاكتشفنا ضالة تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان النامية.

٧- تحصلت شركات عامة على قروض من البنوك على الرغم من أن الكفاية الحدية لهذه المشروعات كانت منخفضة جداً وقد تشجعت هذه الشركات على الاقتراض نظراً لانخفاض سعر الفائدة، كذلك لم يتحصل رجال الأعمال الصغار على القروض بالرغم من أن الكفاية الحدية لمشروعاتهم كانت مرتفعة تستطيع أن تغطي سعر الفائدة، وهذا يؤكد ما سبق ذكره عن أن سعر الفائدة لا يعمل في ظروف البلدان النامية بالطريقة التي وضعها كينز وكان لابد من التطرق لكل هذا لإزالة الوهم الكبير في البلدان النامية حول السلاح السحري المسمى بسعر الفائدة.

المطلب الثالث: أفكار الكينزيون الجدد The Neokeynesians

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واجهت الولايات المتحدة أزمة أخرى عام ١٩٤٩ حيث هبط فيها مستوى الإنتاج الصناعي وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت وأقلست المشروعات وانخفضت الأسعار، انخفاضاً كبيراً وزاد عدد العمال العاطلين. وأصبح من الواضح أن الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل. وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين من أتباع كينز في العمل على تطوير النظرية العامة لكينز وتوضيح مبادئها.

الكينزيون الجدد أخذوا على عاتقهم معالجة الطابع الاستاتيكي أو السكوني في النظرية الاقتصادية الكينزية التي اهتمت أساساً بالأجل القصير. ولهذا قاموا بإمداد الفكر الاقتصادي بنماذج جديدة للنمو الاقتصادي، من أشهرها نموذج هارود ودومار المعروف ونموذج كالدور. وأوجه الخلاف بين هذه النماذج وبين التحليل الكينزي تكمن في أنه بينما عمل كينز على تحليل دور الإنفاق الاستثماري كمورد للدخل القومي فإن الكينزيون الجدد قد حاولوا توضيح العكس، حيث حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادي الواجب تحقيقه حتى يمكن بلوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. وقد توصل هؤلاء إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر الزمن يعتمد على عوامل ثلاثة وهي:

١ تراكم رأس المال .

٢ النمو السكاني .

٣ التقدم التكنولوجي .

مع ملاحظة أنه بينما أجمع الاقتصاديين الكينزيون الجدد على أهمية تلك العوامل الثلاثة وبصفة خاصة العامل الأول معدل التراكم الرأسمالي في تحقيق معدل النمو المستقر، فإن كلا منهم أعطى أوزاناً مختلفة للعوامل الثلاثة. وقد أوضح الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس يكافئ لتفادي وصول الاقتصاد القومي لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

وهكذا أوضح الكينزيون الجدد أنه توجد أسباب تدعو للنشأوم في مجال التوقعات المتعلقة بالمستقبل وأن النظام الاقتصادي معرض للتقلبات، كما أوضحوا أنه إذا ابتعد الاقتصاد عن المعدل

التوازني فمن المحتمل أن يبتعد أكثر عن هذا المعدل، ومن هنا أكتوا ثانية ومن جديد ما سبق
وافترضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.

المبحث الثاني المدرسة النقودية الحديثة

مقدمة:

إن ظهور المدرسة النقودية الحديثة أو المعاصرة يعود إلى تصور مختلف النظريات التي
سبقتهما، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغير
في عرض النقود كمتغير استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب
على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن
التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغير مستوى
الأسعار. إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة
الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندها ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات
السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقاً من الطلب الكلي
الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما
يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف
من حداثها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية
تمثلت في النظرية النقدية الحديثة.

فهي فكرة ظهرت في فترة الستينيات ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون
فريدمان"، وهو اقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو، ينحدر من عائلة فقيرة في بروكلين بنيويورك
وحصل على شهادة الليسانس من جامعة روك، ونز، وعلى الماجستير من جامعة شيكاغو، ثم الدكتوراه
من جامعة كولومبيا، بدأ عمله كالاقتصادي في لجنة الموارد القومية الأمريكية بواشنطن وقام بمهمة
التدريس في جامعة كولومبيا وجامعة ويسكونسن وجامعة كامبردج. بالإضافة إلى تعلقه بنظرية كمية
النقود فقد ساهم كثيراً في انزواء الفكر الاقتصادي، ومن أشهر كتبه نظرية الدخل الدائم وقد منح جائزة
نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٦ تكريماً له على ثلاثة من بحوثه، إذ أنه أعاد الحياة مجدداً إلى التحليل
التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات
اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعماء الأستاذ ميلتون فريدمان،
ويطلق عليهم "النقوديون"، فيقول في مقالاته الشهيرة "تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن
يحتفظ بها الأثرياء أو الميسورين، وأن النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي
خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات إنتاجية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها
المشروع للبيع، لذا فإن الطلب على النقود يدخل في إطار نظرية رأس المال، حيث يشكل المذهب
النقدي قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضاً في مجال تحديد

السياسات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا من أجل التخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

ويتناول هذا المبحث شرح آراء أنصار المدرسة النقدية الحديثة في ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: النظرية النقدية الحديثة وظروف نشأتها.

المطلب الثاني: مفهوم النظرية الحديثة للنقود.

المطلب الثالث: تقدير النظرية النقدية الحديثة.

المطلب الأول: النظرية النقدية الحديثة وظروف نشأتها:

نظراً لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية، فتعتبر مدرسة شيكاغو "نظرية فريدمان" امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي، ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر واقعية، وتزامنت هذه المدرسة مع ظهور أزمة اقتصادية تعاش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات.

أولاً: ظروف نشأة النظرية النقدية الحديثة أو المعاصرة:

إن ظهور المدرسة النقدية المعاصرة يعود إلى قصور مختلف النظريات التي سبقتها، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغيير في عرض النقود كمبتغى استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن التغيير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغيير مستوى الأسعار. إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندما ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقاً من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال. لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمات أو على الأقل التخفيف من حثتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية تمثلت في النظرية النقدية الحديثة أو المعاصرة.

ثانياً: الوقائع والأحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي:

في تحليلنا لأسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتها الدول الصناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، فإننا نرى أن الفترة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما ترجع كما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الإنفاق

العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة. أما تفسير الظاهرة خلال السبعينيات إلى التسعينيات من القرن العشرين، فإن الكثير من الاقتصاديين إنما يرجعون ذلك إلى الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أثناء أزمة الدولار سنة ١٩٧١، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب وما نتج عنه من انخفاض لقيمه في نفس السنة، لينخفض إلى ١٠% سنة ١٩٧٣. انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلباً على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية.

ويمكن الوقوف على آثار التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية، ومنها حتى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الآثار التي انعكست على أسعار النفط. إلا أن هذه الزيادات في أسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الأمر لا تمثل زيادة حقيقية، بسبب ظاهرة التضخم العالمي وما نتج عنه من انخفاض لقيمة الدولار الذي يمثل العملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية.

ثالثاً: هجوم ميلتون فريدمان على النظرية الكينزية:

بالطبع كان للمدرسة الكينزية منتقوها، ومعظمهم من المحافظين الذين يكرهون فكرة أن الحكومة يمكن أن تلعب دوراً مفيداً من أي وقت مضى في الاقتصاد. كان ميلتون فريدمان واحداً من أهم النقاد لنظرية كينز، وعلى الرغم من أنه يقبل تعريف كينز للركود، إلا أنه أعرب عن رفضه للعلاج الذي اقترحه كينز بالتدخل الحكومي، ونادى بتقليص المعروض من النقود، وينبغي أن يبقى المعروض من النقود ثابت، ويتسع قليلاً كل عام فقط لإتاحة الفرصة لنمو الاقتصاد، أما التضخم والبطالة والانتاج فيجرب انضباطها وفقاً لمتطلبات السوق. هذه السياسة تبنتها المدرسة النقودية الحديثة وقد وصلت المدرسة النقودية إلى نروة شهرتها بين الاقتصاديين المحافظين وأنصار الليبرالية الجديدة.

رابعاً: البعد العلمي للاقتصاد السياسي في ظل المدرسة النقودية:

يمكن القول أن المؤسس الرسمي لهذه المدرسة هو الاقتصادي المحنك ميلتون فريدمان وتجدر الإشارة إلى أن فريدمان حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لجهوده في صياغة النظرية النقودية الحديثة، ويرأس التيار النقودي الذي يعمل على إحياء الليبرالية الكلاسيكية، في أطر تسمح للدولة بالتدخل في اقتصاد السوق ولو بصفة بسيطة. وقد ربط بين حجم الكتلة النقدية ومستوى الإنتاج الاقتصادي لتجنب ما يعرف بظاهرة التضخم، وهي أن تقل القوة الشرائية أو التبادلية لعملة ما، ويعتبر التضخم من أعقد المشاكل الاقتصادية التي لم يتوصل الباحثين لإيجاد حل لها إلى يومنا هذا. وفي هذا السياق جعلت المدرسة النقودية نسبة البطالة الطبيعية مقياساً لمحاربة التضخم. كما إهتمت هذه المدرسة بوظيفة الدخل الدائم والإستهلاك حيث ربطوا بين مستوى الدخل وديمومته لدى الأفراد والدول وعلاقته بمستوى الإستهلاك وطبيعته.

غير أن هذه المدرسة ركزت على فكرة منح الدولة أحقية التدخل المحدود جداً في تسيير الاقتصاد، وهذا أساساً لتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية مثل أزمة الثلاثينيات. وفي نفس الوقت طالبت المدرسة النقودية بضرورة منح البنك المركزي أكبر قدر من الإستقلالية الذاتية عن الحكومة. ومن بين الاقتصاديين الذين انطوا تحت لواء المدرسة النقودية الحديثة نجد الأمريكي هاروتور لافر

الذي جاء بتحليل خاص بالعرض والإهتمام بدور الضريبة التي عند إرتفاعها تقلص من الإيرادات الضريبية، بإعتبار أنه كلما زادت قيمة الضريبة قل عدد مسدديها والعكس صحيح، ومنه جاءت عبارة أن الضريبة تقضي على الضريبة عندما تفوق نسبتها حد معين، وهذه الفكرة ليست بجديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي وترجع أساسا الى ابن خلدون^١.

أما الإقتصادي الأمريكي "مالنفو" وهو الآخر من أتباع المدرسة النقودية الحديثة فإنه جاء بفكرة التوازن العام بأسعار ثابتة، أو مايسمى بنظرية اللاتوازن، والقائمة على فكرة أسعار ثابتة في المدى القصير، مبرزا من خلالها أنها لا تكيف بسرعة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق. وعليه يقترح العمل على التوازن ليس عن طريق الأسعار ولكن بتعديل الكميات المعروضة في السوق، ونظرية ضبط السوق تدعو الى التركيز على جانب العرض. وقد أخذت هذه المدرسة بعض الأفكار من الماركسية ومن الكينزية ومهدت الطريق لبروز المدرسة النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة.

المطلب الثاني: مفهوم النظرية الحديثة للنقود:

النظرية الحديثة للنقود ظهرت في فترة الستينيات من القرن العشرين، ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تصوير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" او ما تسمى بمدرسة شيكاغو" بزعامة فريدمان والذين يطلق عليهم "النقوديون" ويطلق على مذهبهم "المذهب النقودي الحديث أو المعاصر"، حيث يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والتقليدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهذا من أجل التخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

لقد جاءت المدرسة النقودية الحديثة أو المعاصرة امتدادا لنظرية الكمية للنقود، وانطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال وفالراس يعتبر النقوديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث يتم الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار. وتؤكد أنصار هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، وأن المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي.

وفي الواقع أن هذه النظرية الحديثة، لاتعتبر تكرارا مجددا لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقوديين للابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية

١ راجع في ذلك: صلاح زين الدين: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣. خاصة الفصل

النشئي حول مساهمات ابن خلدون في نظرية القيمة والمالية العامة

الطلب على النقود، بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية. فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتفق والاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، وتستطيع تقديم حلولاً واقعية للظواهر الاقتصادية، فضلاً عن أنها كانت تهدف أساساً لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة. ولقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة طرق حديثة للتحليل.

أولاً: مبادئ الفكر النقودي الحديث:

لقد طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة النظرية الكمية حيث نجد أن تحليله قريب إلى تحليل كينز بحيث أجمع فريدمان النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، لتصبح أكثر ملاءمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي.

ونوجز مبادئ المدرسة النقودية الحديثة فيما يلي:

- ١- اعتبار التضخم ظاهرة نقدية أساساً، فقد انتقدوا الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النماذج الكينزية حيث يرون أن مصدر التضخم يعود إلى نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.
- ٢- اعتبار النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي.
- ٣- كفاءة السياسة النقدية واعتبارها الأداة الفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين يشككون في كفاءة السياسة المالية باعتبارها تؤدي إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص نظراً لأن زيادة النفقات العامة تصطحب غالباً بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر.
- ٤- رفض النقوديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي، بل أن نظام السوق يعد ثابتاً ومستقراً وأنه يتحمل جيداً الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل.

ومن هنا يقترح أنصار هذه المدرسة توصيات توجه إلى صانعي السياسة الاقتصادية، كما يلي:

- ١- ربط الكتلة النقدية المتداولة بمستوى الإنتاج لمحاربة التضخم.
- ٢- ضرورة إستقلال البنك المركزي عن الحكومة.
- ٣- جعل الدخل الدائم المحرك الأساسي للإقتصاد.
- ٤- محدودية تدخل الدولة في وظيفة ضبط الإقتصاد.
- ٥- وضع خطط إقتصادية صالحة للمدى المتوسط والبعيد.

ثانياً: تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود:

لقد اهتم ميلتون فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، فهو بذلك يقوم بمحاولة لتحقيق إضافات لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية

الكينزية، والمتأمل في نظرية فريدمان يجدها تعبر عن إعادة صياغة للنظرية الكلاسيكية لكمية النقود، بما يجعلها تتماشى مع الاحتياجات الحديثة للعصر، حيث تعطي حولا واقعية للظواهر الاقتصادية، فضلا عن ما كانت تهدف إليه في سبيل وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة، وفي النهاية حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود للوصول إلى نوع محدد للسياسة النقدية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك باستعمال عدة مداخل للتحليل.

(١) فرضيات تحليل ميلتون فريدمان:

هناك عدة فروض وضعها فريدمان كأساس لتحليله، والتي نلخصها فيما يلي:

أ . افتراض الاستقرار الكامل في توزيع الدخل بين جميع الوحدات الاقتصادية المعماهمة في تكوين الدخل القومي.

ب . تجانس توقعات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وكذا في معدلات الفائدة.

ج . دالة الطلب على النقود دالة خطية أي متجانسة من الدرجة الأولى، بالنسبة لعدد السكان، المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل.

د . التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران النقود.

(٢) العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان:

رغم أن تحليل ميلتون فريدمان يعتبر امتدادا لتحليل إرفينج فيشر، إلا أن تحليل الطلب على النقود عند فريدمان يقترب من التحليل الكينزي ومدخل كميرج منه إلى تحليل فيشر. ويعتبر تحليل السيولة عند كينز محفزا للانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات عند فيشر، إلا أن صيغة الأرصدة النقدية عند فريدمان؛ وهو الانتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات إلى اعتبار النقود أصلا من الأصول، حيث أكد كينز صراحة على دور النقود كأحد الأصول الكثيرة، وعلى أن أسعار الفائدة المتعلقة بالمدتات بمثابة التكلفة المناسبة لحيازة السيولة، أما بالنسبة لفريدمان فقد اعتبر الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول. وحاول فريدمان بناء نموذج كلي للطلب على النقود بدلا من صياغتها في شكل دالة تجميعية مثلما نجده عند كينز، كما لم يبحث فريدمان في دوافع الطلب على النقود، بل كرس كل جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود، والتي لخصها فيما يلي:

أ - الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:

يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود؛ ويتمثل في مجموع الأصول المالية، النقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يتأتى من خلاله دخلا، ومن ثمة فإن متغير الثروة سيمثل أحد القيود المرتبطة بميزانية

الوحدات الاقتصادية التي تحدد طلبها على النقود، بخلاف ما جاء في النظرية التقليدية التي اعتبرت أن الدخل أهم القيود المتعلقة بميزانية الوحدات الاقتصادية، ليحدد بذلك الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، في حين أن فريدمان ترجح القيد المتعلق بالميزانية إلى درجة الثروة الكلية ليعطي صورة أكثر شمولاً للمتغير الذي يحدد القيمة العظمى للسلع والخدمات التي يمكن للمتعاملين الحصول عليها.

ويشمل مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية:

١. النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة.

٢. الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات.

٣. الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي والعقارات وغيرها.

٤: رأس المال البشري المتمثل في الدخول الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري.

من هنا نجد أن فريدمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأساسية للثروة يمكننا إعادة تصنيفها إلى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية، مع الإشارة إلى انعدام إمكانية الإحلال بينهما، لهذا نجد أن بعض الاقتصاديين، ورغم تبنيهم نفس اتجاه فريدمان إلا أنهم فضلوا اعتماد الثروة غير البشرية.

ب - تكلفة الفرصة البديلة:

يعتبر الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل بمثابة التخلي عن استخدامها في شراء أصل حقيقي أو مالي يدر عائداً أو دخلاً، وهذا ما تعني به تكلفة الفرصة البديلة، لذا فإن هذه الأخيرة ستؤثر في مستوى النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب؛ أي أنه كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة تراجع تفضيل السيولة لدى المتعاملين.

وهناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان فيما يلي:

١ - المستوى العام للأسعار:

كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الفرصة السانحة لتحويل النقود إلى أصول حقيقية وبيع.

٢ - معدل العائد من الأصول المختلفة:

لتبسيط التحليل حاول فريدمان لإيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا المعدل يمكن أن يحوي متغيرين؛ الأول يتمثل في معدل العائد المتوقع من الأصول غير النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية؛ أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لاثأخذ فقط بعين الاعتبار العوائد المتحققة من أي وعاء ادخاري، بل يجب إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ما ارتفع السعر السوقي لهذا الأصل.

المطلب الثالث: تقدير النظرية النقدية الحديثة:

أولاً: إحياء النظرية:

(١) تقدم الفكر الكمي الجديد على الفكر الكمي التقليدي:

يمكن الادعاء بتقدم الفكر الكمي الجديد على الفكر الكمي التقليدي حيث يكمن الاختلاف بين النظريتين في النقاط التالية:

١- عدم افتراض فريدمان لحالة التشغيل الكامل أى أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير وليس كمية ثابتة كما أشارت إليه نظرية التبادل لفيشر. ويقوم التحليل التقليدي على مبدأ مفاده أن كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظراً لافتراض حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما النظرية الكمية المعاصرة فتجد أنه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل فإن حدوث زيادة في عرض النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل. أما إذا وصل إلى مستوى التشغيل الكامل أو اقتربنا منه فسوف ترتفع الأسعار. وهنا تتشابه النظريتين، إلا أن النظرية المعاصرة تعد أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار.

٢- مدرسة كمبريدج اعتبرت أن الطلب على النقود هو مجرد نسبة تتحدد في ضوء كمية المبادلات وحجم النقود المتداولة وسرعة تداولها بما يوحي أنها علاقة شبه ميكانيكية وتترجم عادة في صورة شبه ثابتة من الدخل.

٣- فريدمان قام بتحليل محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية تترتب أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة وعلاقة ذلك بالأشكال الأخرى للثروة وما تدره هذه الأشكال من عائد، وهذا يعتبر تقدماً في دراسة وتحليل العوامل المحددة للطلب على النقود.

(٢) تقدم الفكر الجديد على الفكر الكمي الكينزي: يكمن الاختلاف بين الفكرين فيما يلي:

١- تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود:

حيث نجد أن دالة الطلب على النقود عند فريدمان شملت الكثير من الأصول كبدائل للنقود ومنها الأصول المالية من أسهم وسندات والأصول الحقيقية كالآلات والسلع المادية والثروة البشرية. ومن ذلك فإن تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود في حين نجد أن كينز ركز على نوع واحد من سعر الفائدة وهو ذلك العائد الثابت سعر الفائدة على السندات. وسبب ذلك يعود إلى أن كينز قد جمع الأصول المالية غير النقدية في نوع واحد كبير هو السندات، وأن سعر الفائدة المتوقع على السندات سيكون مؤشراً كافياً للعوائد المتوقعة على الأصول المالية الأخرى.

٢- الأصول العينية:

كينز أهمل الأصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية، ومن هنا لم يظهر مؤشر للعائد على تلك الأصول العينية. بينما فريدمان نظر إلى السلع كبدائل للنقود، حيث يرى أن

الأفراد يمكنهم أن يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية، فإذا وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم إلى سلع حقيقية بإتفاق النقود في شراء السلع المادية، وبناء عليه توصل فريدمان إلى أن التغيرات في الإتفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

٣- استقرار دالة الطلب على النقود:

حيث يذهب كينز في تحليله النقدي إلى أن تقلب أسعار الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه بسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود. حيث نجد أنه في فترات انخفاض سعر الفائدة تنخفض أيضا سرعة دوران النقود، والعكس صحيح كذلك في حالة الارتفاع. أما فريدمان فيقترح أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة وأن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود، وعندما نجمع بين هذا الاقتراح والإقتراض القائم على عدم حساسية الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة فهذا يعني أن سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة وعليه فإن دالة الطلب على النقود مستقرة.

(٣) استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود:

يلاحظ استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود، حيث جعل فريدمان المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب وفصلها عن عرض النقود، لأنه لم يتعرض مطلقا للبنوك التجارية والائتمان المصرفي، على أساس أن ذلك يدخل في إطار عرض النقود وليس الطلب على النقود، وهذه النظرية تتعارض والنظرية الكينزية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها. كما أن فريدمان لم يفرق في محتوى دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة كما فعل كينز حين اعتبر كلاهما نقود نشطة أو عاملة.

ثانيا: سلبيات النظرية النقودية الحديثة:

يمكن تلخيص سلبيات النظرية النقودية الحديثة فيما يلي:

١- ركزت دالة الطلب على النقود عند فريدمان على الثروة أى الدخل الحقيقي كمتغير أساسي والحاسم لها بالإضافة إلى الأصول المادية والبشرية ويضاف إلى ذلك العوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة، في حين أن فريدمان أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة حيث اعتبره ليس له من أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.

٢- اعتماد الدالة على العديد من المتغيرات.

٣- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات مثل عائد رأس المال البشري، ومتغيرات الأنواق.

٤- تعتبر دالة الطلب على النقود حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي أى أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج افتراضى.